سلف للبحوث و الدراسات
www.salafcenter.org

أوراق علمية (14)

قصة حُجْر بن عديٍّ

وذريعة الطعن في الصحابة رضي الله عنهم

إعداد : أبي معاذ علاء إبراهيم عبد الرحيم
باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

من عجيب صنع الله تعالى أن ركَّب في النفس الإنسانية قوًى مختلفة، فمنها عدل يزيِّن لها الإنصاف، ويحبِّب إليها موافقة الحق؛ قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} [النساء: ١٣٥]، ومنها غضب وشهوة يزينان لها الجور ويعميانها عن طريق الرشد؛ قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ} [البقرة: ٢٠٦]، فالفاضل يُسِّرَ لمعرفته بمقدار ما منحه الله تعالى، والجاهل يُسِّرَ لما لا يدري حقيقة وجهه، ولما فيه وباله في أخراه، وهلاكه في معاده(١).

ولعل من أقرب القضايا التي ينطبق عليها هذا التفصيل ما وقع من بعض الصحابة أو وقع بينهم – رضي الله عنهم – وما سطرته كتب التاريخ والتراجم، فالناس في تناول ما ذُكر فيها بين منصف مبتغٍ للحق، وبين متعصّب متبعٍ للهوى، حائدٍ عن طريق الإنصاف، لا يهمّه ثبوت الخبر، ولا مقارنته بالأخبار الثابتة، ولا فهم الأخبار في سياقها التاريخي، أو الوقوف عند دلالاتها المحقَّقة، فيركب الصعب والذلول للوصول لغرضه وهواه.

ومسالك الناس في التعامل مع الروايات التاريخية طرفان ووسط، والمنهج الوسط – وهو العدل إن شاء الله تعالى –: عدم استيفاء شروط الصحة المعروفة عند المحدثين في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة، ولا تنبني عليها الأحكام؛ إذ في التزام ذلك تعسّف كثير، بل هو مخالف لطريقة المحدثين أنفسهم؛ فالروايات التاريخية التي دونها المؤرخون المسلمون لم تُعامل معاملة الأحاديث، بل وقع التساهل في روايتها والأخذ بما فيها باعتباراتها المدوّنة في محالّها، ولا يعني هذا التخلي التام عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فإننا بحاجة إلى

---

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٤).

منهجهم في الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام للتاريخ المحفوظ(١).

ومن البدهي أن يطبّق هذا المنهج على الروايات التاريخية التي يتخذها أعداء الإسلام والفرق الضالة وأعوانهم وليجةً للقدح في الصحابة الكرام – رضي الله عنهم أجمعين – والطعن فيهم؛ محاولين بذلك إسقاطهم والنيل منهم؛ تحقيقًا لمعتقداتهم –كما هو الحال مع الروافض – في تكفيرهم لجميع الصحابة وتخوينهم إلا نفرًا قليلًا منهم.

وفي هذه الورقة نسلط الضوء على حادثة وقعت سنة إحدى وخمسين من الهجرة النبوية، **وهي مقتل حُجْر بن عَدِيٍّ – رحمه الله** – من أجل استجلاء الأمر على حقيقته، وحملها على أمثالها من الأحداث والوقائع التي جرت بين الصحابة – رضي الله عنهم – وليس مقصودنا السرد التاريخي للقصة بعيدًا عن التحليل واستخلاص العبرة.

من هو حُجر بن عديٍّ؟

حُجْرُ بن عديٍّ بن الأدبر الكندي، كان قائدا شريفًا، أميرًا مطاعًا، أمَّارًا بالمعروف، نهّاء عن المنكر، من عظماء أصحاب علي بين أبي طالب – رضي الله عنه –(٢)، وشهد صفين أميرًا، وكان ذا صلاح وتعبد(٣).

وقد اختلف العلماء في صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم على قولين:

---

(١) ينظر: دراسات تاريخية د. أكرم ضياء العمري (ص ٢٧).

(٢) الأخبار الطوال (ص: ٢٢٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٣).

الأول: أنه تابعي، وهو ما ذكره المتقدّمون: البخاريّ وابن سعد في موضع من كتابه وابن أبي حاتم عن أبيه وخليفة بن خياط وابن حبان(١)، وقال البخاري: "يُعدُّ في الكوفيين"(٢). وقال أبو أحمد العسكري: "أكثر المحدثين لا يصححون له صحبة"(٣).

الثاني: أنه صحابي جليل، وفد مع أخيه هانئ بن الأدبر على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما ذهب إليه: ابن عبد البر، وابن الأثير، والذهبي، وابن حجر(٤). قال ابن عبد البر: "كان حُجر من فضلاء الصحابة، وصغر سنه عن كبارهم"(٥). وقال الذهبي: "له صحبة، ووفادة"(٦).

تمهيد:

قبل الكلام عن السبب الرئيس وراء مقتل حجر بن عدي، ينبغي التقدمة ببعض الأمور المفيدة لاستحضار المشهد كاملًا:

الأول: كان حجرٌ قائدًا محنكًا من قادة المعارك في جيش علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ولما قتل علي كانت الجماعة على معاوية فاعتزل حجرٌ وناس من أصحابه وزيادٌ معهم نحو أرض فارس، فقال بعضهم لبعض: ما تصنعون؟! نحن وحدنا والجماعة على معاوية أرسلوا لنا رجلًا يأخذ لنا الأمان من معاوية، فاختاروا زيادًا، فأرسلوه إلى معاوية فأخذ لهم

---

(١) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٣).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٧٢).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٢٢٨).

(٤) ينظر: الاستيعاب (١/ ٣٢٩)، وأسد الغابة (١/ ٤٦١)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٢– ٤٦٣)، والإصابة (٢/ ٣٢).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٢٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٤).

الأمان، وبايعه زيادٌ على سنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والعمل بطاعته، فأعجَب معاوية عقلَ زياد، وولاه الكوفة(١).

الثاني: لم يزل حُجرٌ منكرًا على الحسن بن علي – رضي الله عنهما – عقده الصلح مع معاوية – رضي الله عنه – بل كان حجر بن عدي أول من لقى الحسن بن عليّ، فندّمه على ما صنع، ودعاه الى رد الحرب(٢).

الثالث: لما قدم زياد الكوفة دعا حجرَ بن عدي فقال: أبا عبد الرحمن، كيف تعلم حبي لعلي؟ قال: شديد، قال زياد: إن ذلك قد انسلخ أجمع، فصار بغضًا، فلا تكلمني في شيء أكرهه، فإني أحذرك(٣).

سبب مقتل حُجر

توسع أهل التواريخ والتراجم في ذكر سبب مقتل حجر بن عدي – رحمه الله – وأكثرهم لم يعمِد إلى تحرير القول في ذلك؛ إذ من عادة أهل التواريخ والسير جمع الأحداث والوقائع من غير تمحيص لها؛ اعتمادًا على ذكر الأسانيد – كما هو الحال في تاريخ الطبري – أو اتكاءً على ما هو مقرر عند أهل العلم من أن كتب التواريخ لا تؤخذ منها الأحكام؛ فيُتساهل في إيرادها وتدوينها.

ويمكن القول بأن مقتل حجر بن عدي – رحمه الله – له عدة أسباب مجتمعة:

أولًا– قيامه على زياد وحصبه في أثناء خطبته:

الذي اتفق أهل السير على ذكره في سبب مقتل حُجرِ بن عديٍّ – رحمه الله –: أنه لما ولي زياد الكوفة، وأظهر من الغلظة وسوء السيرة ما أظهر، خلعَه حُجْرُ بن عديٍّ – ولم يخلع معاوية رضي الله عنه – وقد تابعه جماعة من شيعة علي – رضي الله عنه –.

---

(١) ينظر: المحن (ص: ١٣٧).

(٢) ينظر: الأخبار الطوال (ص: ٢٢٠).

(٣) ينظر: المحن (ص: ١٣٧)، والوافي بالوفيات (١١/ ٢٤٧).

وانتهت حركة الخلع والتشغيب على زياد بحادثة حصبه في أثناء خطبته، خطب زيادٌ أو نائبه الجمعة ذات يوم فأطال الخطبة وأخَّر الصلاة فأخذ حُجر بن عدي كفًّا من حصى ورماه به؛ خشية أن تفوت الصلاة، فكتب فيه زيادٌ إلى معاوية — رضي الله عنه – فأمره أن يبعث به وبأصحابه إليه، فبعث بهم زيادٌ إلى معاوية، فلما دخل حُجرٌ على معاوية –رضي الله عنهما – قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال له معاوية –رضي الله عنه–: أوَ أمير المؤمنين أنا؟! وأمر معاوية بقتله، وشفع أصحابه في بعضهم فشفَّعهم، ثم قُتل حُجرٌ – رحمه الله – وستةٌ معه، وأُطلق ستةٌ، ولما أرادوا قتلَ حُجرٍ صلى ركعتين، ثم قال: لولا أن تظنوا بي غير الذي بي لأطلتهما، وقال: لا تنزعوا عني حديدًا ولا تغسلوا عنى دمًا، فإنّي لاقٍ معاوية على الجادة(١).

والقصة مروية في كتب الحديث عن ابن سيرين قال: إن زيادًا أطال الخطبة، فقال حُجر بن عديٍّ: الصلاة، فمضى في خطبته، فقال له: الصلاةُ، وضرب بيده إلى الحصى، وضرب الناس بأيديهم إلى الحصى، فنزل فصلى، ثم كتب فيه إلى معاوية، فكتب معاوية: أن سرِّح به إلي، فسرَّحه إليه، فلما قدم عليه قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، قال: وَأمير المؤمنين أنا؟! إني لا أَقيلُك، ولا أستَقِيلُك، فأمر بقتله، فلمَّا انطلقوا به طلب منهم أن يأذنوا له، فيصلي ركعتين، فأذنوا له فصلى ركعتين، ثم قال: لا تطلِقوا عني حديدًا، ولا تغسلوا عني دمًا، وادفنوني في ثيابي؛ فإني مخاصم. قال: فقُتل. قال هشام: كان محمد بن سيرين إذا سُئل عن الشهيد ذكر حديث حُجرٍ(٢).

ثانيًا – زياد هو الذي هيج معاوية على قتل حجر:

لم يكن خافيًا على زياد ومعاوية ما يتحلى به حُجر من صفات شخصية وقيادية، وشدة حبه وولائه لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – بالإضافة إلى حب الناس له وسرعة

---

(١) ينظر: تاريخ الطبري (٥/ ٢٥٦)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٢٩)، وأسد الغابة (١/ ٤٦١–٤٦٢)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٥/ ٢٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٣– ٤٦٥)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٣٠– ٢٣٣).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (٥٩٨١).

التفافهم حوله، ولا شك أن المتصف بمثل هذه الصفات – في مثل هذه الحال – يخشى منه تأليبه للناس وإحداث الفتن، وقد صرح زياد بذلك.

فحينما دخل مالك بن هبيرة على معاوية فقال: يا أمير المؤمنين، أسأت في قتلك هؤلاء النفر، ولم يكونوا أحدثوا ما استوجبوا به القتل. فقال معاوية: قد كنت هممت بالعفو عنهم إلا أن كتاب زياد ورد عليَّ يعلمني أنهم رؤساء الفتنة، وأني متى قتلتهم اجتثثت الفتنة من أصلها(١).

ثالثًا – حال معاوية وموقف حُجر منه:

لم يكن معاوية – رضي الله عنه – سفاكًا للدماء، ولا محبًّا للقتل، بل كان متصفًا بالحلم والأناة والاحتمال للأذى؛ يقول عبد الملك بن مروان يومًا، وذكر معاوية فقال: ما رأيت مثله في حلمه واحتماله وكرمه. ويقول قبيصة بن جابر: صحبت معاوية، فما رأيت رجلا أثقل حلما، ولا أبطأ جهلا، ولا أبعد أناة منه(٢).

وقد كتب معاوية كتابًا إلى نائبه زياد، وقال فيه: إنه لا ينبغي أن نسوس الناس سياسة واحدة: باللين فيمرحوا، ولا بالشدة فنحمل الناس على المهالك، ولكن كن أنت للشدة والفظاظة والغلظة، وأكون أنا للين والألفة والرحمة، فإذا خاف خائف وجد بابًا يدخله(٣).

وقد تقدم معنا أن حُجرًا لم يخلع أمير المؤمنين معاوية – رضي الله عنه – بل كان يقرُّ بإمارته للمؤمنين، كما أنه لم يطلب ردَّها، ومما يؤكد ذلك ويؤيده: ما رواه أبو إسحاق قال:

---

(١) الأخبار الطوال (ص: ٢٢٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٣).

(٣) ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٤٤٣).

رأيتُ حُجرَ بن عديٍّ حين أخذه معاوية وهو يقول: هذه بيعتي، لا أَقِيلُها ولا أستقيلها، سماعُ الله والناس. يعني بقوله: المغيرة[1]. وفي هذا إشهاد من حُجرٍ على أنه لم ينكر إمارة معاوية بن أبي سفيان، ولم يطلب خلعه، ولما عرض زياد على حُجرٍ أن يبعث به إلى معاوية وافق ولم يتردد؛ لما علم من حلمه وأناته.

خلاصة القول:

أن حجرا لم يزل غير راض بأمراء العراق وخاتمتهم زياد، ولم يزل قوة يخشاها زياد لمعرفته بموقفه منه ومعرفته بقوة تأثيره وكثرة أصحابه، وما كان يتخوفه من تأليب حُجرٍ للناس على معاوية، وإثارة الفتنة؛ فاجتمعت هذه القضايا لتكون الحجة التي أنفذ فيها زياد حجرا إلى معاوية، فاستغل قضية التحصيب للتخلص من حجرٍ ، وكأنها كانت هي القشَّة التي قصمت ظهر البعير.

تتبع مرويات الطبري في قصة مقتل حجر – رحمه الله –:

وعند استقصاء جميع المرويات التي ذكرها الطبري في تاريخه[2]، التي يستند إليها أكثر من حاول اللمز والطعن في معاوية – رضي الله عنه – حول هذه القصة، وجدتها لا تخرج عن أحد أمرين:

- إما أنها من رواية هشام بن محمد الكلبي عن أبي مِخنَف.
- أو أنها من رواية أحد الرجلين دون الآخر.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣١٢٨٠)، والحاكم في المستدرك (٥٩٧٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٦٩).

(٢) ينظر: تاريخ الطبري (٥/ ٢٥٣- ٢٨٥).

وإلى القارئ الكريم بيان حال هذين الرجلين المتروكين؛ لئلا ينخدع بما يتناقله بعضهم في وسائل الإعلام والقنوات الفضائية من الطعن في الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه –:

– هشام بن محمد الكلبي: متفق على تركه؛ قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحدًا يحدِّث عنه. وقال الدارقطني وغيره: متروك. وقال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة(١).

– أبو مِخنَف لوط بن يحيى: اتفقوا على تركه؛ قال عنه الذهبي: "أخباري تالف، لا يوثق به"(٢). وقال ابن عدي: "حدث بأخبار من تقدم من السلف الصالحين، ولا يبعد منه أن يتناولهم، وهو شيعي محترق صاحب أخبارهم"(٣).

وتأمل أخي القارئ الحصيف ما قاله أهل العلم في هذين الرجلين: هشام بن محمد رافضي، وأبو مِخنَف شيعي محترق، فإنه مما يؤكد أن هذه الدعاوى والطعون الكاذبة على معاوية – رضي الله عنه – من ورائها الروافض الذين يكرهون معاوية – رضي الله عنه – ويحنقون عليه، بل وعلى جميع الصحابة – رضي الله عنهم – إلا نفرًا قليلًا منهم.

أشهر ما تناقلوه من روايات للطعن في معاوية – رضي الله عنه –:

حاول بعض الملبّسين(٤) تأييد دعواهم بالطعن في معاوية – رضي الله عنه – بأحاديث وآثار ضعيفة لا تصح، أو بكلام مرسل أرسله العلماء من غير بيان إسناده – على عادتهم في التساهل في سرد الروايات التاريخية، وقد تقدم بيانه – وسأكتفي بثلاثة أمثلة تدل على ما عداها:

---

(١) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤١٢)، وميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٤)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٢١١).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٤١٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٤١).

(٤) من أمثال: عدنان إبراهيم وغيره.

الأول – قصة الشهود الذين شهدوا على حُجر بن عديٍّ – رضي الله عنه – بأنه خلع الطاعة، وفارق الجماعة، ولعن الخليفة، ودعا إلى الحرب والفتنة، وجمع إليه الجموع يدعوهم إلى نكث البيعة وخلع أمير المؤمنين معاوية، وكفر بالله – عزَّ وجلَّ – كفرة صَلْعاء، وأن هؤلاء الشهود بلغوا من الكثرة، حتى وصلوا سبعين رجلًا، منهم التابعي الثقة أبو بردة بن أبي موسى – رحمه الله –(١).

وهي قصة مكذوبة رواها الطبري في تاريخه عن أبي مِخنَف – الشيعي المحترق، وقد تقدم بيان حاله – على عادة الطبري في جمع المرويات من غير تعمد لتحريرها؛ اكتفاءً بذكره لأسانيدها، وقد بيَّن الطبري – رحمه الله – نفسه وبرأ ساحته من عهدتها وأمثالها بقوله: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبلنا، وإنما أُتي من قِبل بعض ناقليه إلينا، وإنَّا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدي إلينا"(٢). ولعله يستند إلى القاعدة: "من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك"(٣).

الثاني – ما روي عن أبي الأسود قال: دخل معاوية على عائشة، فقالت: ما حملك على قتل أهل عذراء – حُجر وأصحابه –؟ فقال: يا أم المؤمنين، إني رأيت في قتلهم صلاحًا للأمة، وفي بقائهم فسادًا للأمة، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سيُقتَل بعذراء أناس يغضب الله لهم، وأهلُ السماء».

---

(١) ينظر: تاريخ الطبري (٥/ ٢٦٨– ٢٧١).

(٢) تاريخ الطبري (١/ ٨).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٣).

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع، قاله الحافظان ابن كثير، وابن حجر(١).

الثالث – ما روي عن الحسن البصري أنه قال: أربع خصال كن في معاوية، لو لم يكن فيه منهنَّ إلا واحدة لكانت موبقة: ابتزَّ هذه الأمة أمرها بغير مشورة منهم، وفيهم بقايا من الصحابة وذوي الفضل، واستخلف ابنه بعده سِكِّيرًا جهيرًا، يلبس الحرير ويضرب بالطنابير، وادَّعى زيادًا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، وقتل حُجْرًا، فيا ويلًا له من حُجْرٍ وأصحابه(٢).

وهذا الأثر عن الحسن البصري باطل لا يصح؛ فإنه من رواية أبي مِخنَف لوط بن يحيى، وهو متروك باتفاق أهل العلم، وقد سبق بيان حاله.

استنكارُ وحزنُ الصحابة وكبار التابعين على مقتل حُجرٍ:

مما لا شك فيه أن هذا الذي أقدم عليه معاوية – رضي الله عنه – من قتل حُجر بن عديٍّ – رحمه الله – وأصحابه كان خطأً صادرًا عن اجتهادٍ منه؛ رأى فيه توحيدًا لكلمة المسلمين، ودفعًا للفتنة عن جماعتهم؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر»(٣). وليس هذا تبريرًا لفعله – رضي الله عنه –.

كما أنه لم يكن صادرًا عن رأيه المجرد، وإنما كان بعد مشاورة عماله وأهل الفضل والعلم منهم؛ كما في رواية الإمام أحمد عن أبي المغيرة عن ابن عياش قال: حدثني شُرحبيل بن مسلم قال: لما بعث بحجر بن عدي بن الأدبر وأصحابه من العراق إلى معاوية بن أبي سفيان، استشار الناس في قتلهم، فمنهم المشير، ومنهم الساكت، فدخل معاوية إلى منزله، فلمَّا صلَّى الظهر قام في الناس خطيبًا فحمد الله وأثنى عليه، ثم جلس على منبره، فقام المنادي فنادى: أين عمرو

---

(١) ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٢٤١)، والإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٣).

(٢) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٥/ ٢٤٣).

(٣) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

بن الأسود العنسي؟ فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ألا إنا بحصن من الله حصين، لم نؤمر بتركه، وقولك: يا أمير المؤمنين في أهل العراق، ألا وأنت الراعي ونحن الرعية، ألا وأنت أعلمنا بدائهم وأقدرنا على دوائهم، وإنما علينا أن نقول: {سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [البقرة: ٢٨٥]، فقال معاوية: أما عمرو بن الأسود فقد تبرأ إلينا من دمائهم، ورمى بها ما بين عين معاوية.

ثم قام المنادي فنادى: أين أبو مسلم الخولاني؟ فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أمَّا بعد، فلا والله ما أبغضناك منذ أحببناك، ولا عصيناك منذ أطعناك، ولا فارقناك منذ جامعناك، ولا نكثنا بيعتنا منذ بايعناك، سيوفنا على عواتقنا إن أمرتنا أطعناك، وإن دعوتنا أجبناك، وإن سبقتنا أدركناك، وإن سبقناك نظرناك، ثم جلس.

ثم قام المنادي فقال: أين عبد الله بن مخمر الشَّرعبي؟ فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: وقولك يا أمير المؤمنين في هذه العصابة من أهل العراق، إن تعاقبهم فقد أصبت، وإن تعفو فقد أحسنت.

فقام المنادي فنادى: أين عبد الله بن أسد القسري؟ فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أمير المؤمنين، رعيتك وولايتك وأهل طاعتك، إن تعاقبهم فقد جنوا أنفسهم العقوبة، وإن تعفوا فإن العفو أقرب للتقوى، يا أمير المؤمنين، لا تطع فينا من كان غشومًا لنفسه، ظلومًا بالليل نؤومًا عن عمل الآخرة، يا أمير المؤمنين، إن الدنيا قد انخشعت أوتادها، ومالت بها عمادها، وأحبها أصحابها، واقترب منها ميعادها، ثم جلس.

فقلت لشرحبيل: فكيف صنع؟ قال: قتل بعضًا واستحيى بعضًا، وكان فيمن قتل حجر بن عدي بن الأدبر، قال: قُدم لتضرب عنقه، فقال: لا تطلقوا عني حديدًا، وادفنوني وما أصاب الثرى من دمي؛ فإني ألتقي أنا ومعاوية بالجادة. قال أبو المغيرة: كان ابن عياش لا يكاد يحدث بهذا الحديث إلا بكى بكاءً شديدًا(١).

(١) رواه الإمام أحمد في مسائله رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢/ ٣٢٨- ٣٣١).

بالرغم من هذا كله، فإن معاوية – رضي الله عنه – ندِمَ وتأسف على قتل حُجرٍ، كما أنكره عليه بعض الصحابة – رضي الله عنهم – ذكر أصحاب السير والتراجم أن أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – بعثت بعبد الرحمن بن الحارث بن هشام إلى معاوية، فلما قدم ابن هشام برسالة عائشة، وجدهم قد قتلوا حُجرًا، فقال: يا أمير المؤمنين، أين عزب عنك حلم أبي سفيان؟ قال: غيبة مثلك عني(١). قال الذهبي – تعليقًا عليه –: يعني أنه ندِمَ(٢).

وحزِن عليه عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – حزنًا شديدًا، فقد روى مولاه نافع قال: كان ابن عمر في السوق، فنُعي إليه حُجرٌ، فأطلق حُبوَتَه وقام، وغلبه النَّحيب(٣).

وقد تقدم تأسف مالك بن هبيرة على مقتل حجر عند دخوله على معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه–.

الاعتذار لمعاوية عن مقتل حُجرٍ:

اتخذ بعضهم حادثة مقتل حُجر بن عديٍّ – رحمه الله – طريقًا للطعن في معاوية – رضي الله عنه – وتأكيد ما يدعونه عليه من الأباطيل، فحملوا عليه بقوله: قتلَ حجر بن عدي وهو من الصحابة، مشهور بالخير، صبرًا أسيرًا بقول زياد، وبعثت إليه عائشة – رضي الله عنها – في أمره فوجدته قد فات بقتله.

لكن معاوية – رضي الله عنه – بيّن عذره في هذا الصنيع؛ فعن عبد الرحمن بن أبي مليكة قال: جاء معاوية يستأذن على عائشة فأبت أن تأذن له، فخرج غلام لها يقال له ذَكوان، قال: ويحك أدخلني على عائشة؛ فإنها قد غضبت عليَّ، فلم يزل بها غلامها حتى أذنت له – وكان أطوع مني عندها – فلما دخل عليها قال: أمتاه فيما وجدتِ عليَّ يرحمك الله؟ قالت: وجدتُ عليك في شأن حُجرٍ وأصحابه أنك قتلتهم، فقال لها: وأمَّا حُجرٍ وأصحابه فإنَّني تخوفت أمرًا

---

(١) ينظر: أسد الغابة (١/ ٤٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٥).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٦٥).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢١٠٧، ١٢٢٥٩، ٣٤٦٠٧).

تنبيه: في رواية ابن أبي شيبة (١٢١٠٧): "فنعي إليه وائل بن حجر"، وهو خطأ؛ لما ثبت في روايتيه الأخرتين.

وخشيت فتنة تكون، تُهراقُ فيها الدماء، وتُستحلُّ فيها المحارم، وأنت تخافيني، دعيني واللهُ يفعل بي ما يشاء، قالت: تركتك والله، تركتك والله، تركتك والله[1].

وفي بعض الروايات: أنه لما قدم معاوية دخل على عائشة فقالت: أقتلتَ حُجرًا؟ قال: يا أم المؤمنين، إني وجدت قتل رجل في صلاح الناس، خيرٌ من استحيائه في فسادهم[2].

وقد تقدم معنا رد معاوية – رضي الله عنه — على مالك بن هبيرة، بقوله: قد كنت هممت بالعفو عنهم إلا أن كتاب زياد ورد عليَّ يعلمني أنهم رؤساء الفتنة، وأني متى قتلتهم اجتثثت الفتنة من أصلها.

وقد كفانا القاضي ابن العربي مؤونة الرد على تلك الدعوى الكاذبة في الطعن على معاوية – رضي الله عنه – فقال – رحمه الله –: إنَّنا قد علمنا قتل حُجر كلُّنا، واختلفنا: فقائل يقول: قتله ظلمًا، وقائل يقول: قتله حقًّا.

فإن قيل: الأصل قتله ظلمًا إلا أن يثبت عليه ما يوجب قتله.

قلنا – القائل ابن العربي –: الأصل أن قتل الإمام بالحق، فمن ادَّعى أنه بالظلم فعليه الدليل، ولو كان ظلمًا محضًا لما بقي بيت إلا لُعن فيه معاوية، وهذه مدينة السلام دار خلافة بني العباس، وبينهم وبين بني أمية ما لم يخف على الناس، مكتوب على أبواب مساجدها: خير الناس بعد رسول الله: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليٌّ ثم معاوية خال المؤمنين – رضي الله عنهم –.

ولكنَّ حُجرًا – فيما يُقال – رأى من زيادٍ أمورًا منكرة، فحصبه وخلعه، وأراد أن يقيم الخلق للفتنة، فجعله معاوية ممَّن سعى في الأرض فسادًا، وقد كلمته عائشة في أمره حين حج، فقال لها: دعيني وحُجرًا حتى نلتقي عند الله.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/ ٢٣٠).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/ ٢٢٩).

وأنتم معشر المسلمين أولى أن تدعوهما حتى يقفا بين يدي الله مع صاحبهما العدل الأمين، المصطفى المكين، وأنتم ودخولكم حيث لا تشعرون، فما لكم لا تسمعون(١).

فليحذر المؤمنون من مسلك الطعن في الصحابة – رضي الله عنهم – فإنه مسلك بدعيٌّ خطير، وسبيل للانسلاخ من الدين؛ وقد اتفق أهل السنّة على أنّ جميع الصحابة عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة(٢)، يقول الإمام النووي: "ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم، والإمساك عمَّا شجر بينهم، وتأويل قتالهم، وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية، ولا محض الدنيا، بل اعتقد كل فريق أنه المحق، ومخالفه باغ، فوجب عليه قتاله؛ ليرجع إلى أمر الله، وكان بعضهم مصيبًا وبعضهم مخطئًا معذورًا في الخطأ؛ لأنه لاجتهادٍ، والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه"(٣).

هذه هي قصة مقتل حُجر بن عدي – رحمه الله – وما ورد فيها من أخبار مقبولة، وما زاد على ذلك فإنه ينبغي علينا فهمه في سياقه لا خارجًا عنه، وألَّا نتجاوزه بأن يُتخذَ ذريعةً للطعن أو النيل من الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – فهذا مما لا يجوز ولا يحل لمؤمن أبدًا؛ امتثالًا لقوله تعالى: {إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا} [سورة الفتح:٢٦]. فمن أخبرنا الله – عز وجل – أنه علم ما في قلوبهم، فرضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، لا يحل لأحد التوقف في أمرهم، أو الشك فيهم البتة(٤).

على أنه لو لم يرد من الله – عز وجل – ورسوله صلى الله عليه وسلم في الصحابة ومنهم معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهم أجمعين – شيءٌ من التعديل والتفضيل، لأوجبت الحال

---

(١) العواصم من القواصم (ص: ٣٢٦- ٣٢٧).

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٦٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٨/ ١١)

(٤) الفصل في الملل والنحل (٣/ ٣٢٠).

التي كانوا عليها – من الهجرة والجهاد، ونصرة الإسلام، وبذل المهج والأموال، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين – القطعَ على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدِّلين والمزكِّين الذين يجيئُون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب العلماء كافة، ومن يعتد بقوله من الفقهاء(١).

فالواجب علينا في مثل هذه الأمور هو الإمساك، وهو خير من الخوض في أعراض الصحابة والطعن فيهم بغير علم بحقيقة الأمور وملابسات الأحوال؛ إذ كان كثير من الخوض في ذلك – أو أكثره – كلامًا بلا علم، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوًى ومعارضة الحق المعلوم، فكيف إذا كان كلامًا بهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم؟(٢). نسأل الله تعالى العصمة من الزلل.

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٤٨).

(٢) ينظر: مختصر منهاج السنة (ص: ١٩١).